أنواع السّرد و التمثيل اللغوي للواقع متساوية في القيمة."[٧] في حالة كهذه، خاصّةً إذا أخذنا بعين الإعتبار عمق الخلاف القائم حول قضايا الحقيقة التاريخية، يبدو أن المرء لا يملك خياراً آخر سوى الانجراف في التيار النسبوي التشكيكي والاعتراف بأنّ التاريخ هو حقّاً مجرّد نتاج لمختلف وجهات النظر السردية المتصارعة حيث ما من شيء يمكن أن يحكم فيما بينها إلاّ باللجوء إلى نوع ما من الإقناع التفسيري (الأيديولوجي). ذلك أنّ المفهوم البديل ـ الوضعي ـ للحقيقة هو ذاك الذي يعتبره المتشكّكون بكلّ طمأنينة عارياً من أية مصداقية عند المؤرّخين، المنظّرين التحليليين، أو حتى فلاسفة العلم.

ولكن، وكما يقول بينيت، محقّاً، لا يوجد سبب جيّد للقبول بوجهة النظر الإزدواجية تلك حول قضايا متعلّقة بالادعاءات التاريخية للحقيقة. ما تفشل هذه الطروحات بإدراكه هو مدى الالتفاف الذي تغلّف فيه مختلفُ خطابات المعرفة اجراءاتها، ظروفَ مصداقيتها، معايير دليلها الوثائقي، وغير ذلك، من أجل أن تحكم، في ضوئها، في أمر ما متعلّق بقضية قائمة. لا أستطيع أن أضيف شيئاً أفضل على صياغة بينيت لهذه النقطة، لذلك سأقوم بإيراد مقطع مناسب و مطوّل له. "**إنها الحقائق**،" يكتب بينيت:

تلك التي يتشكّل منها "الماضي التاريخي" والتي تعمل كمحكّ، بل المحكّ الوحيد الممكن، للأشكال التي يتمّ على أساسها تمثيل الحقب السالفة. بالطبع، إنّها لاتمثّل محكّاً مطلقاً. ولايمكن أن تكون كذلك في ضوء الحدّ الذي يتشكّل من خلاله الماضي التاريخي، بالضرورة، كحصيلة من بؤر اللايقينية وعدم الإستقرار الناتجة عن المماحكات التاريخانية المتعلّقة بأشكال الدليل الداخلة في صلب البحث وقواعد العقلنة المطبّقة عليها. إنّ أثر هذه المماحكات ـ المماحكات ذاتها التي تشكّل المنهج ولاتكون افرازات عرضية له ـ هي انتاجها لدرجة من اللاّحسم في قضايا "الماضي التاريخي". ولكنها درجة فحسب، لأنّ حالة اللاحسم هذه متموضعة قبالة قاعدة صلبة مما يمكن اعتباره حقائق تاريخية حاسمة. هذه القاعدة الصلبة يمكن أن تتعرّض للإنزياح